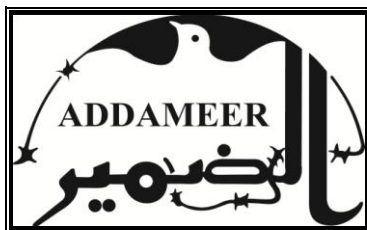


يَا حُرِّيَّةَ

تحديث فصلي لأوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال



الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

(15 أيلول 2012 – 15 كانون الثاني 2013)

حالات الاعتقال الحالية

4743	الأسرى الفلسطينيون في سجون ومعتقلات الاحتلال
178	المعتقلون الإداريون، من ضمنهم 5 نواب في المجلس التشريعي
11	الأسيرات والمعتقلات
193	الأطفال، من ضمنهم 23 طفلاً تحت سن 16 عاماً
12	نواب في المجلس التشريعي
72	أسرى قضوا أكثر من 20 عاماً في السجون الإسرائيلية
191	أسرى ومعتقلون فلسطينيون من أراضي 1948
437	أسرى ومعتقلون من قطاع غزة
167	أسرى ومعتقلون مقدسيون

ترتكز إحصائيات هذه الاعتقالات على تقارير من مصلحة السجون الإسرائيلية، وتقارير مؤسسة الضمير. ووضعت كما رصدتها الضمير حتى تاريخ 15 كانون الثاني 2013.

أخبار الأسرى

الإضرابات الفردية عن الطعام في الفترة الواقعة بين 15 أيلول/سبتمبر من العام الماضي 2012 و15 كانون الثاني/يناير من العام 2013، لم يمر يوم واحد من دون إضراب عن الطعام في السجون الإسرائيلية، حيث استمر المعتقلان الإداريان سامر البرق وحسن الصفدي في الإضراب المفتوح عن الطعام رفضاً لنكث مصلحة السجون وعدّها بعدم تجديد أوامر الاعتقال الإداري بحقهما.



فيما واصل المعتقلان أيمن الشراونة وسامر العيساوي إضرابهما المفتوح عن الطعام، رفضاً لإعادة اعتقالهما بعدما أطلق سراحهما ضمن صفقة وفاء الأحرار المنجزة في تاريخ 2011/10/18. وفي 28 تشرين الثاني 2012، بدأ المعتقلون طارق قعدان، وجعفر عز الدين، ويوسف ياسين، إضرابهم المفتوح عن الطعام بعدما عاودت قوات الاحتلال اعتقالهم بتاريخ 2012/11/22 في خضم العدوان الحربي الأخير على شعبنا في قطاع غزة المحتل، وأصدرت بحقهم أوامر الاعتقال الإداري في 2012/11/28، وما زال المعتقلون يخوضون إضرابهم عن الطعام ويمتنعون عن تناول الفيتامينات والأملاح، ويكتفون بشرب الماء إلى تاريخ هذه النشرة.

وعلى صعيد متصل، خاض المدافع عن حقوق الإنسان والمناضل السياسي محمد أسعد كناعنة، إضراباً استمر 15 يوماً، ما بين 2012/10/24 حتى 2012/11/7، وذلك احتجاجاً على ظروف اعتقاله في قسم مخصص للسجناء الجنائيين، مطالباً بنقله إلى أقسام المعتقلين والأسرى السياسيين.

إضراب المعتقلين الإداريين عن الطعام

استمر عدد من المعتقلين الإداريين في إضرابهم المفتوح عن الطعام، رفضاً لتجديد أوامر الاعتقال بحقهم، ونكث قوات الاحتلال ومصلحة سجونها وعددها بعدم تجديد أوامر الاعتقال بحقهم وفقاً لاتفاق 14 أيار 2012، الذي أنهى إضراب الحركة الأسيرة الذي بدأ في 17 نيسان/أبريل واستمر إلى عشية 14 أيار/مايو 2012، وتمخض، من بين ما تمخض، عن موافقة قوات الاحتلال على لجم سياسة الاعتقال الإداري، وتعهدها بعدم تجديد أوامر الاعتقال الإداري بحق المعتقلين، وبخاصة أولئك الذين خاضوا الإضراب المفتوح عن الطعام لفترات متفاوتة.

• المعتقل الإداري سامر البرق يعاود الإضراب عن الطعام للمرة الثالثة¹



خاض المعتقل الإداري سامر البرق الإضراب المفتوح عن الطعام ثلاث مرات خلال العام الماضي 2012،² كان آخرها ما بين 2012/10/14 و 2012/10/18، وذلك رفضاً لتجديد أوامر الاعتقال الإداري بحقه. ولم يفرج عن المعتقل البرق إلى الآن بسبب تعقيدات ذات صلة بترحيله إلى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة؛ لكونه لا يحمل بطاقة تعريف فلسطينية، شريطة موافقة إحدى دول الجوار على استقباله، وهو ما لم يتحقق إلى الآن.

• المعتقل الإداري حسن الصفدي يوقف إضرابه ويحقق حريته³

قامت قوات الاحتلال بإعادة اعتقال حسن الصفدي في تاريخ 2011/6/29. وقد خاض حسن الصفدي الإضراب المفتوح عن الطعام مرتين خلال العام 2012؛ الأول استمر 71 يوماً في الفترة الواقعة بين 2012/3/5، و 2012/5/14، أما الثاني، فقد استمر 93 يوماً

¹ انظر بروفايل المعتقل الإداري سامر البرق على رابط موقع مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=248>

² الإضراب الأول من تاريخ 17 نيسان/أبريل حتى 14 أيار/مايو 2012. الإضراب الثاني من تاريخ 22 أيار/مايو حتى 21 أيلول/سبتمبر 2012، أما الإضراب الثالث، فكان من تاريخ 14 تشرين الأول/أكتوبر حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2012، ولم يفرج عنه بسبب تعقيدات ذات صلة بيلد الاستقبال.

³ انظر بروفايل المعتقل الإداري حسن الصفدي على رابط موقع مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=264>

على التوالي، وذلك رفضاً لنكث مصلحة السجون وعودها بموجب اتفاق 14 أيار الذي التزمت من خلاله بلجم سياسة الاعتقال الإداري وعدم تجديده للمعتقلين المضربين عن الطعام. أوقف حسن الصفدي إضرابه يوم 2012/9/21 بعد تأكده من وجود قرار من المحكمة ومن المخابرات الإسرائيلية يقضي بالإفراج عنه في تاريخ 2012/10/29، وهو ما حصل بالفعل.

• المعتقل الإداري عدي زيد كيلاني

اعتقلت قوات الاحتلال عدي كيلاني بتاريخ 2012/4/3، ووضع رهن الاعتقال الإداري. وبدأ إضرابه عن الطعام رفضاً لتجديد أمر الاعتقال بحقه في تاريخ 2012/10/2، حيث أقدمت النيابة العسكرية على تجديد أمر اعتقاله مرة ثانية في تاريخ 2012/10/2 لمدة 4 شهور حتى تاريخ 2013/2/2. وفي يوم 2012/12/4، أوقف عدي إضرابه بعد التوصل لاتفاق تعهدت بموجبه قوات الاحتلال بعدم تجديد أمر اعتقاله الإداري، وأن يطلق سراحه يوم 2013/2/2.⁴

وفي خضم عدوانها الحربي الأخير على قطاع غزة في الرابع عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2012، أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال العشرات من الفلسطينيين من مختلف قرى ومدن ومخيمات الضفة الغربية المحتلة، وطالت هذه الاعتقالات عدداً من الأسرى المحررين الذين شاركوا في الإضرابات المفتوحة عن الطعام، التي خاضها الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال في العاميين الماضيين. ففي مدينة جنين، اعتقلت قوات الاحتلال ليلة 22 تشرين الثاني كلاً من جعفر عز الدين، وطارق قعدان، ويوسف ياسين. بدأ المعتقلون الثلاثة إضرابهم المفتوح عن الطعام في تاريخ 28 تشرين الثاني رفضاً لتحويلهم للاعتقال الإداري، رافعين شعار تفكيك ملف الاعتقال الإداري واستمرار قوات الاحتلال في سياسة الاعتقال الإداري التعسفية.



• **جعفر عز الدين:** (41 عاماً) من بلدة عزابة قضاء جنين. معتقل منذ 2012/11/22، ويضرب عن الطعام منذ 2012/11/28 رفضاً لإعادة اعتقاله إدارياً وتثبيت الأمر بحقه لمدة 3 شهور. وكانت قوات الاحتلال اعتقلت جعفر عز الدين (7 مرات)، كان آخرها في تاريخ 2012/3/21، وأضرب عن الطعام منذ ذلك التاريخ، وانخرط في إضراب الحركة الأسيرة الفلسطينية حتى تاريخ 2012/5/14، وأفرج عنه يوم 2012/6/19 بعد أن أمضى أربعة شهور رهن الاعتقال الإداري، وأضرب عن الطعام ما مجموعه 58 يوماً في اعتقاله السابق. يعاني جعفر عز الدين اليوم جراء خوضه للإضراب المفتوح عن الطعام، من انخفاض حاد في الضغط، وغثيان مستمر، وصداع مزمن في الرأس، كما يعاني من مشاكل في المفاصل والركبتين ونقص في البروتين، وبخاصة في النخاع الشوكي.

⁴ لمزيد من المعلومات حول حالة المعتقل عدي كيلاني، انظر بيان مؤسسة الضمير المنشور على موقع المؤسسة على الرابط التالي:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=284>



• طارق قعدان: (40 عاماً) من بلدة عرابة قضاء جنين، معتقل منذ 2012/11/22، ويضرب عن الطعام منذ 2012/11/28 احتجاجاً ورفضاً لإعادة اعتقاله إدارياً وتثبيت الأمر بحقه لمدة ثلاثة شهور. اعتقلت قوات الاحتلال طارق قعدان (13 مرة)، وكانت البداية في العام 1989. وفي جل هذه الاعتقالات، كان طارق يعتقل بموجب أوامر الاعتقال الإداري، وفي آخر اعتقال أمضى 15 شهراً، وأطلق سراحه في تاريخ 2012/7/8⁵. خاض المعتقل طارق قعدان إضرابات فردية وجماعية (تضامناً مع إضراب المعتقل خضر عدنان وهناء الشلبي)، كما شارك في إضراب الحركة الأسيرة ما بين 17 نيسان و14 أيار 2012؛ أي ما مجموعه 62 يوماً.

• يوسف ياسين: (29 عاماً) من قرية عانين قضاء جنين، معتقل منذ 2012/11/22 ويضرب عن الطعام منذ 2012/11/28 احتجاجاً ورفضاً لإعادة اعتقاله إدارياً وتثبيت الأمر بحقه لمدة ثلاثة شهور. جدير بالذكر أن يوسف كان قد تعرض للاعتقال ثلاث مرات، كان آخرها بتاريخ 2010/2/18، وحكم عليه حينها بالسجن ثمانية شهور.

ولا يزال المعتقلون الإداريون حتى اليوم يواصلون إضرابهم المفتوح والكامل عن الطعام منذ 2012/11/28، ولا يتناولون سوى الماء والملح. جدير بالذكر أن مصلحة السجون الإسرائيلية لم تنتقل المعتقلين من سجن مجدو إلى عيادة سجن الرملة إلا بعد تدهور حالتهم الصحية بعد دخول إضرابهم المفتوح عن الطعام أسبوعه الثالث.

الضمير والمؤسسات الحقوقية والطبية الفلسطينية والدولية، ينتابها القلق الشديد على حياة هؤلاء المعتقلين، وتطالب بضرورة الإفراج عنهم فوراً.

إضراب الأسرى المحررين في صفقة التبادل الأخيرة الذين أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم

أيمن الشراونة وسامر عيساوي يستمران في إضرابهم عن الطعام

إلى حين صدور العدد الأخير من المجلة الفصلية لمؤسسة الضمير في تاريخ 15 أيلول، كان المعتقل أيمن الشراونة يخوض إضرابه عن الطعام الذي بدأه في تاريخ 2012/7/1 لليوم الخامس والسبعين (75) على التوالي، سلبت منه بعدما أعادت قوات الاحتلال اعتقاله يوم 31 كانون الثاني/يناير من كان أطلق سراحه بعد أن أمضى 10 سنوات في سجون الاحتلال، فيما كان يقضي عاماً، وذلك ضمن صفقة وفاء الأحرار المنجزة بين فصائل المقاومة ودولة الاحتلال الأول من العام 2011. وتذرت قوات الاحتلال بأنه أخلّ بشروط الإفراج عنه، ما شروط الصفقة المبرمة برعاية مصرية، إعادة اعتقاله ليمضي بقية سنوات حكمه السابقة بموجب قرار إداري عسكري.



مطالباً بحريته التي العام 2012، بعد أن حكماً بالسجن 38 في تاريخ 18 تشرين يجيز لها، بموجب

أوقف المعتقل إضرابه عن الطعام في تاريخ 2012/12/23، بعدما تعرض للغش من قبل استخبارات مصلحة السجون الإسرائيلية التي وعدته بالنظر في قضيته أمام المحكمة في تاريخ 2013/1/22، وتبين لمحامي الضمير أن ذلك عارٍ عن الصحة، وأن المحكمة تكون في عجلة انتخابات الكنيست الإسرائيلية.

⁵ لمزيد من التفاصيل، انظر بروفايل المعتقل طارق قعدان على رابط موقع مؤسسة الضمير: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=290>

وعندما أبلغ محامي الضمير المعتقل بذلك، عاود المعتقل إضرابه في تاريخ 2013/1/1 وأوقفه في تاريخ 2013/1/3 ويتمثل المعتقل للشفاء، وينتظر نتائج اجتماع وزير الأسرى والمحررين مع الاستخبارات والقيادات المصرية التي أكدت للوزير أن شروط الصفقة لا تجيز لدولة الاحتلال معاودة اعتقال الأسرى المفرج عنهم في الصفقة التي تمت برعاية مصرية، وأبلغ الجانب المصري الوزير الفلسطيني أن جمهورية مصر سوف تعمل على ضمان دولة الاحتلال لالتزاماتها بموجب الصفقة، وفي مقدمتها إطلاق سراح الأسرى الذين أعادت قوات الاحتلال اعتقالهم.

سامر عيساوي يواصل إضرابه عن الطعام⁶

"لن أنتظر شاليطاً آخر لأنال حريتي، بموجب صفقة لا يحترم المحتل بنودها، سأنتزعها بالإضراب عن الطعام".
أعدت قوات الاحتلال اعتقال سامر العيساوي في تاريخ 2012/7/7 عند حاجز "جبع" قرب مدينة رام الله الذي يؤدي إلى مدينة القدس عبر حاجز حزما، ليكون سامر أول أسير مقدسي يفرج عنه في صفقة وفاء الأحرار وتعيد قوات الاحتلال اعتقاله بحجة خرقه شروط الصفقة.



الإضراب عن الطعام

أعلن المعتقل سامر عيساوي إضراباً عن الطعام منذ 2012/8/1 رافضاً إعادة اعتقاله، ورافضاً إدعاءات النيابة العسكرية بحقه، ومحاولاتها المتكررة لزجه في السجن لقضاء بقية حكمه السابق (20 عاماً) استناداً إلى معلومات إدارية سرية، معتبراً أن الإضراب عن الطعام هو السلاح الوحيد أمامه لنيل حريته التي انتزعت منه مجدداً، بعد نكث الاحتلال لتزاماته بموجب صفقة التبادل.

محمد أسعد كناعنة: عرابية البطوف/قسم الجنائين - شطة

شرح محمد كناعنة إضرابه عن الطعام منذ تاريخ 2012/10/24 حتى تاريخ 2012/11/7، احتجاجاً على ظروف حياته في السجن، حيث عمدت قوات مصلحة السجون الإسرائيلية إلى الزج به في قسم الجنائين بسجن "السلمون"، وسط ظروف حياتية صعبة، وجاء إضرابه عن الطعام لتحسين ظروفه ونقله لقسم الأسرى الأمنيين. أوقف إضرابه المفروح عن الطعام بعد 14 يوماً بعد استجابة إدارة السجن لمطالبه.

قوات الاحتلال تعتقل 200 فلسطيني في الضفة الغربية خلال العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة

رصدت مؤسسة الضمير ارتفاعاً ملحوظاً في عدد حالات الاعتقال خلال العدوان الحربي على قطاع غزة ما بين 14 و2012/11/22. وقد قامت قوات الاحتلال بتاريخ 2012/11/14، بخرق اتفاق وقف إطلاق النار مع قطاع غزة باغتيالها القائد في حركة حماس أحمد الجعبري. أسفر العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، جواً وبرا، عن ارتقاء 162 شهيداً، وخلف آلاف الجرحى. وقد خرجت المظاهرات الشعبية في الضفة الغربية المحتلة رفضاً لهذا العدوان الغاشم، ونصرة وتضامناً مع قطاع غزة. وواجهت قوات الاحتلال هذه المظاهرات بالقمع، مستخدمة مختلف أنواع الرصاص الحي والمغلف بالمطاط، وأصنافاً مختلفة من قنابل الغاز. وخلال هذه الفترة، شنت قوات الاحتلال حملات اعتقال يومية شملت العديد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، وطالت 200 فلسطيني، بينهم عشرات الأطفال. ففي تاريخ 2012/11/22، وبعد فترة وجيزة من إعلان وقف إطلاق النار، شرعت قوات الاحتلال في حملة اعتقالات طالت 55 فلسطينياً، من بينهم 6 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني من قائمة التغيير والإصلاح.

⁶ لمزيد من التفاصيل حول قضية المعتقل سامر طارق عيساوي وإضرابه عن الطعام، انظر الرابط التالي على موقع مؤسسة الضمير:

<http://www.addameer.org/atemplate.php?id=281>

تابعت مؤسسة الضمير حالات اعتقال عدة في هذه الحملة، ومن بينها حالات اعتقال لمجموعة من الفتيات اللاتي اعتصمن في مستوطنة "بيت آيل" قرب مدينة رام الله المحتلة، و3 شبان اعتقلوا على حاجز عطاره قرب بلدة بيرزيت. وفي مدينة القدس، تولى محامي الضمير الدفاع القانوني عن أطفال عدة ما دون سن السادسة عشرة من العمر في بلدة سلوان التي تتعرض لحملات دهم واعتقال مستمرة. كما طالبت هذه الحملة أسرى ومعتقلين محررين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم بروفييسور في جامعة النجاح في مدينة نابلس. ثلاثة من المعتقلين الذين قامت قوات الاحتلال بإعادة اعتقالهم خلال هذه الفترة، صدرت بحقهم أوامر اعتقال إداري من القائد العسكري الإسرائيلي. ورفضاً لإعادة اعتقالهم دون محاكمة استناداً لملف سري، أعلن المعتقلون جعفر عز الدين، وطارق قعدان، ويوسف شعبان في تاريخ 2012/11/28، شروعهم في الإضراب المفتوح عن الطعام، رافضين منذ اليوم الأول تناول المحاليل الطبية أو الفيتامينات أو السكر. أظهرت قوات الاحتلال عبر حملات الاعتقال التي أقدمت عليها في الضفة الغربية المحتلة، سعيها الحثيث إلى محاولة تكريس الفصل الجغرافي والسياسي للأرض الفلسطينية المحتلة. كما هدفت، من خلال قمع المظاهرات، واعتقال المتظاهرين، ومعاقبتهم عقاباً جماعياً، إلى كسر اللحمة بين أبناء الشعب الواحد.

اعتقال النواب في المجلس التشريعي الفلسطيني

تحتجز قوات الاحتلال اثني عشر نائباً (12) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب في العام 2006. خمسة منهم رهن الاعتقال الإداري المستمر. وصدرت أحكام قضائية بحق ثلاثة نواب، فيما الآخرون موقوفون بانتظار المحاكمة القضائية أمام المحكمة العسكرية التابعة لقوات الاحتلال.

وخلال الفترة الماضية، تم تمديد أمر الاعتقال الإداري بحق النائب نايف الرجوب، وذلك في تاريخ 2012/11/28. وأفرجت قوات الاحتلال عن المعتقل الإداري النائب محمد جمال النتشة في أواخر كانون الأول الماضي. وأعقب انتهاء العدوان الحربي قيام قوات الاحتلال باعتقال ستة نواب في المجلس التشريعي، بتهمة انتمائهم لقائمة التغيير والإصلاح.

- في 23 تشرين الثاني 2012، اعتقلت قوات الاحتلال أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني د. **محمود الرمحي**، وعلى الفور جرى نقله إلى معتقل عوفر العسكري، وصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة 6 شهور. وهذا الاعتقال الثالث للنائب الرمحي منذ فوز قائمة التغيير والإصلاح في انتخابات المجلس التشريعي في العام 2006. وفي اعتقاله الأول قضى النائب الرمحي حكماً بالسجن لمدة 32 شهراً بعد محاكمته أمام المحكمة العسكرية. أما الاعتقال الثاني في العام 2010 فاستمر 19 شهراً رهن الاعتقال الإداري.
- كما تم إصدار أمر اعتقال إداري بحق النائب عن محافظة الخليل باسم **الزعارير** لمدة 6 شهور. ويعد هذا الاعتقال الثاني الذي يتعرض له النائب الزعارير، حيث اعتقل المرة الأولى في أواخر العام 2008، خلال العدوان الحربي على قطاع غزة، وأمضى خلالها 12 شهراً رهن الاعتقال الإداري.
- كما جرى اعتقال النائب عن محافظة طولكرم **رياض رداد**، وكان أفرج عنه من سجون الاحتلال بتاريخ 2012/12/3، بعد أن أمضى حكماً بالسجن لمدة 40 شهراً، بعدما اعتقل في العام 2006 بتهمة انتمائه إلى قائمة التغيير والإصلاح.
- لا يزال النائب عن محافظة طولكرم **فتحي قواريق** يقبع في سجن مجدو، حيث أصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة 3 شهور.
- كما اعتقل في تاريخ 2012/11/24 النائب عن محافظة نابلس **ياسر منصور**، وصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة 6 شهور. ويعد هذا الاعتقال الثاني الذي يتعرض له النائب منصور، حيث كان أمضى 40 شهراً في سجون الاحتلال بعد اعتقاله في العام 2006، بتهمة الانتماء إلى قائمة التغيير والإصلاح.

- لا يزال النائب عن محافظة قلقيلية **عماد نوفل** معتقلاً في سجن مجدو رهن الاعتقال الإداري لمدة 6 شهور. وبعد انقضاء المدة، تراجعت النيابة العسكرية عن تجديد أمر الاعتقال الإداري، وقدمت لائحة اتهام ضده مكونة من بند واحد يتعلق بمشاركته في مسيرة للمصالحة الفلسطينية. وبعد هذا الاعتقال الثاني الذي يتعرض له النائب نوفل، حيث كان أمضى أيضاً 40 شهراً في سجون الاحتلال بعد اعتقاله في العام 2006 بتهمة انتمائه إلى قائمة التغيير والإصلاح.

ويشكل اعتقال النواب إحدى أدوات الاحتلال لمعاينة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقوقه السياسية المكفولة في المادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966. كما تتزامن هذه الاعتقالات المستمرة للنواب مع تقدم خطوات المصالحة الفلسطينية، مستتدة للحمة الوطنية الفلسطينية التي تجلت في المجتمع الفلسطيني إبان العدوان الأخير على شعبنا المحاصر في قطاع غزة المحتل. هذا وكانت دولة الاحتلال قد اعتقلت 40 نائباً معظمهم من كتلة التغيير والإصلاح بعد فترة وجيزة من انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006.

قرية باب الشمس

في 11 كانون الثاني 2013 أقام مئات الناشطين الفلسطينيين قرية جديدة سميت بـ"باب الشمس" على أراضي بلدة الزعيم المهتدة بالمصادرة قضاء القدس لبناء مستوطنة إسرائيلية تقسم الضفة الغربية إلى قسمين. جاءت إقامة هذه القرية كوسيلة من وسائل المقاومة الشعبية لاسترجاع الأرض الفلسطينية المسلوقة من قبل الاحتلال، ولمقاومة التوسع في بناء المستوطنات عن طريق حماية الأراضي.

أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية يوم الثلاثاء قرية "باب الشمس" للمرة الثانية على التوالي، الغاز، لتفريق المحتشدين على تلال القرية. المتظاهرين بالضرب المبرح بالهراوات، العسكري باعتبار المنطقة المسماة (E1)



بعد فترة وجيزة من إقامة هذه القرية، 15 كانون الثاني/يناير 2013، على هدم مستخدمة الرصاص المطاطي، وقنابل كما اعتدت قواتها الخاصة "البيمار" على واعتقلت عشرين منهم بحجة خرقهم الأمر منطقة عسكرية مغلقة.

مؤسسة الضمير تنظر بخطورة بالغة إلى الفلسطينية المحتلة، وما يرافقها من حملات للتطهير العرقي والمكاني للفلسطينيين عن أرضهم. وتعتبر الضمير أن إقامة قرية باب الشمس هو تجسيد عملي لممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير المكفول في المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966).

وترى الضمير أن الاستيطان بأشكاله كافة، وتسمياته المختلفة، يعتبر انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف بنص المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي نصت على أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها"، كما يعتبر جريمة حرب بموجب المادة (8) من نظام روما الأساسي في الفقرة (2/ب/8).

وقد انعقدت ظهر اليوم التالي (الأربعاء) في محكمة عوفر العسكرية جلسة نظر لثمانية عشر معتقلاً ممن شاركوا في العودة إلى قرية باب الشمس يوم الثلاثاء، بحجة خرقهم الأمر العسكري الذي أعلن منطقة تلال القدس، حيث أقيمت قرية باب الشمس، منطقة عسكرية يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها. وطالبت الشرطة والنيابة العسكرية من المحكمة حمل المعتقلين على التعهد بعدم التنقل والتواجد في المنطقة المذكورة لمدة 180 يوماً. فيما جرى محاكمة اثنين من المعتقلين من حملة هوية القدس أمام محكمة الصلح في مدينة القدس المحتلة.

هذا وقد قررت محكمة عوفر العسكرية الإفراج عن المعتقلين الثمانية عشر. خمسة عشر منهم بكفالة مالية مقدارها 1000 شيقل، فيما أطلق سراح الثلاثة الباقين بكفالة شخصية. هذا، وقد نص قرار الإفراج عن المعتقلين الثمانية عشر على حظر دخولهم إلى القرية، التي أعلن عنها منطقة عسكرية مغلقة، إلى تاريخ 13 شباط/فبراير 2013.

مؤسسة الضمير تعتبر أن هدم قرية باب الشمس واعتقال المشاركين في بنائها والمدافعين عنها، يدل مرة أخرى على أن الهدف الحقيقي من وراء سياسة الاعتقالات التي تمارسها قوات الاحتلال، هو كسر الوعي الفلسطيني، وطمس حقوقه، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وممارسته على أرضه وموارده.

اعتداءات القوات الخاصة الإسرائيلية على الأسرى الفلسطينيين – قوات النحشون والمتسادا

التعذيب النفسي والجسدي: حالة الأسير (ع. ج)

شهدت السنوات الأخيرة زيادة اعتماد المخابرات الإسرائيلية على أساليب التعذيب النفسي ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في أقبية التحقيق، دون أن تتوقف عن استخدام أساليب التعذيب الجسدي القاسية.

المعتقل (ع. ج 22 عاماً) من قرية بيت عنان قضاء القدس المحتلة، قدم تصريحاً مشفوعاً بالقسم لمؤسسة الضمير، حول ما تعرض له من تعذيب في مركز تحقيق المسكوبية. وقد أفاد المعتقل بأنه تعرض للتحقيق المتواصل لمدة 45 يوماً، فيما جلسات التحقيق كانت تستمر لأكثر من 18 ساعة يومياً. كما حرم المعتقل من مقابلة محاميه طوال الأسابيع الثلاثة الأولى من اعتقاله.

وأوضح المعتقل أنه كان مقيداً بكرسي طوال فترات جلسات التحقيق، وتعرض من قبل المحققين للتهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي ما لم يعترف بالتهمة المنسوبة إليه. هذا إضافة إلى تهديده باعتقال والدته والتحقيق معها. بل قام المحققون بتعليق صورة والدته وخطيبته على جدران غرفة التحقيق، وأخذوا بتهديده بالاعتداء عليهما ما لم يدل بما "لديه من معلومات".

وبين جولات التحقيق، احتجز المعتقل في زنزانه قذرة، ذات جدران خشنة جداً، مساحتها (3م×3م)، الإضاءة فيها قوية وعلى مدار الساعة، الأمر الذي حرمه من النوم. وحالت خشونة الجدران من إمكانية أن يمد المعتقل جسده أو سند ظهره للحائط طلباً للراحة. كما أن المراض في الزنزانه مفتوح، ولا يوجد له ساتر، ما يفقد المعتقل حقه في قضاء حاجاته.

بعد ذلك نقل المعتقل (ع. ج) إلى زنزانه في سجن مجدو مخصصة للعملاء والمتعاونين مع قوات الاحتلال (غرف العصفير)، في محاولة لانتزاع الاعتراف منه تحت التهديد والحداد. وأفاد المعتقل بأنه تعرض للضرب على يد السجناء أثناء عملية نقله من تلك الزنزانه إلى زنزانه أخرى بعد مطالبته بالحصول على فراش لائق.

تحمل المعتقل (ع. ج) هذا التحقيق القاسي لمدة 45 يوماً، ثم نقل إلى سجن عوفر، وما زال هناك ينتظر محاكمته، ويعتبر هذا الاعتقال الأول الذي يتعرض له.

شهادة الأسير (ع. ج) تلقي الضوء على استخدام أجهزة مخابرات قوات الاحتلال أساليب متعددة للتعذيب النفسي والجسدي ضد المعتقلين الفلسطينيين دون تمييز بينهم، ودون مراعاة لحقوق الأطفال والحماية الواجبة لهم. وقد قيد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في العام 1999 "تسبياً" استخدام التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، وسمح به عندما تثبت الأجهزة الأمنية أن المعتقل يشكل "تهديداً لأمن الدولة" و"قنبلة موقوتة". وعلى الرغم من هذا التقيد المحدود، تواصل المخابرات الإسرائيلية تعريض المعتقلين الفلسطينيين -بصرف النظر عن أسباب اعتقالهم- لضروب التعذيب المختلفة بهدف انتزاع الاعترافات منهم وإدانتهم.

العزل

تستخدم قوات مصلحة السجون الإسرائيلية سياسة العزل أو العزل الانفرادي لفترات طويلة، كأسلوب عقابي ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. وقبل إضراب نيسان، كان عشرون أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً يقعون في زنازين العزل الانفرادي. واستطاع إضراب الحركة الأسيرة في نيسان 2012، انتزاع نصر كبير لصالح أسرى العزل، وأفضى اتفاق 14 أيار 2012 إلى نقلهم وتوزيعهم على سجون عدة. إلا أن قوات مصلحة السجون لم تحترم الاتفاق بشكل مطلق، وأبقت على المعتقل ضرار أبو سيسي في زنازين العزل بحجة أنه ما زال موقوفاً ولم يصدر بحقه حكم قضائي. وبعد فترة وجيزة من انتهاء الإضراب، أصدرت قوات مصلحة السجون قراراً بعزل الأسير عوض الصعدي.



وكانت عناصر الموساد اختطفت في 2011/2/18، المهندس ضرار أبو سيسي داخل أراضي جمهورية أوكرانيا بينما كان يستقل القطار بين مدينتي خاركوف وكيف في طريق عودته إلى بيته، حيث يعيش مع زوجته الأوكرانية وأبنائه.

ومنذ تاريخ اعتقاله، يقبع المهندس ضرار أبو سيسي في قسم العزل الخاص في ظروف قاسية، ويمنع من التواصل مع العالم الخارجي، وهو محتجز في العزل منذ ذلك اليوم. ويعاني المعتقل من مشاكل صحية في القلب، والرئة، والمرارة، وأفاد بوجود دهون في الدم، كما يعاني من الصداع النصفي المستمر، وفقد الكثير من وزنه.

في 2012/11/1، تم تجديد أمر العزل بحق أبو سيسي لمدة 6 شهور أخرى. يشار إلى أن المعتقل أبو سيسي مهندس من قطاع غزة، وقد تنقل بين عدد من أقسام العزل، بداية في سجن عسقلان، وحالياً يقبع في عزل سجن هداريم.⁷ الأسير عوض الصعدي، من قطاع غزة، اعتقل في 2004/2/12، وهو محتجز في العزل منذ 2012/4/5، وتم عزله كعقاب خلال إضراب الحركة الأسيرة عن الطعام، وهو يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 سنة في سجن ريمون.

الاعتداءات الليلية والاعتداءات على الأسرى

وثقت مؤسسة الضمير خلال الربع الأخير من السنة الماضية 2012، قيام القوات الخاصة التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية، بعشرة (10) اعتداءات ضد أقسام وغرف الأسرى في سجون عدة. وعادةً ما تقتحم القوات الخاصة زنازين السجون في منتصف الليل بحجة التفتيش عن ممنوعات، وتستغل الفرصة لمهاجمة الأسرى والاعتداء عليهم ومصادرة ممتلكاتهم.

- في أيلول العام 2012، اقتحم 20 جندياً مسلحاً قسمين في سجن عسقلان، واستمر الاقتحام 6 ساعات، وبقى الأسرى خلالها مقيدى الأيدي. وأعقب الاقتحام فرض إدارة السجن عقوبة العزل الانفرادي على كل من الأسيرين محمود أبو الهوى ويعقوب الحاج.
- في 12 تشرين الأول 2012، اقتحمت قوة خاصة قسم 7 في سجن شطة، وتم الاعتداء بالضرب على 20 أسيراً باستخدام أعقاب البنادق، وتم عزل 3 أسرى. كما هددت مصلحة السجون بفرض عقوبات وغرامات مالية على الأسرى، وذلك بسبب إصابة أحد جنود الاحتلال خلال هذا الاقتحام.

⁷ لقراءة المزيد من المعلومات حول قضية المعتقل ضرار أبو سيسي، انظر الرابط التالي: <http://dirarlovely.blogspot.com/>

- في 26 كانون الأول 2012، أفاد أسير محرر لمؤسسة الضمير، بأن مركز توقيف حوارة كان يتعرض للاقتحام بشكل مستمر طوال فترة اعتقاله. وخلال هذه الاقتحامات المفاجئة، كان يتم نقل المعتقلين إلى ساحة السجن على الرغم من برودة الطقس، وأجبروا على الوقوف على الحائط رافعي الأيدي طوال فترة الاقتحام. وتعمدت القوات الخاصة أثناء هذه الاقتحامات تخريب ممتلكات المعتقلين ومصادرتها، وتكسير الأسرّة (الأبراش)، كما كان يتعرض المعتقلون يومياً للتفتيش العاري في ساعات متأخرة من الليل، إضافة إلى الاستهزاء بالمعتقلين المرضى وإهانتهم.
- في 27 كانون الأول 2012، قامت القوات الخاصة **النحشون والمتسادا** باقتحام أقسام في سجن نفحة، واعتدى جنود القوات الخاصة بالضرب المبرح على الأسير حمزة الطقطوق، وفرض عليه عقوبة العزل الانفرادي.
- في 5 كانون الثاني 2013، تعرض معتقلو سجن النقب لاقتحام همجي على يد القوات الخاصة بعد منتصف الليل، وأجبر المعتقلون على الوقوف في ساحة السجن. وصادرت القوات الخاصة الكثير من ممتلكات المعتقلين، وخلفت وراءها دماراً في مقتنياتهم.

قرية قريوت: 50 عاماً من توسيع المستوطنات على أراضيها واعتقال أهلها

تقع قرية قريوت قضاء مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة. وتعرض أراضي القرية للنهب والسرقية منذ خمسين عاماً، حيث قامت قوات الاحتلال بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي المملوكة لأهالي القرية، وأقامت عليها ثلاث مستوطنات (عيلي، وجفعات راحيل، وشيلو). كما تتعرض القرية لهجمات مستمرة من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال منذ أكثر من 25 عاماً. ولا يكتفي المستوطنون المسلحون بإحراق كروم الزيتون وإتلاف المحاصيل الزراعية، التي تعد المصدر الرئيس لعيش أهالي القرية، بل كثيراً ما اعتدوا بالضرب على أهالي القرية أثناء هجماتهم المدعومة من قبل جنود قوات الاحتلال.

وبعد ستة أشهر من بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتحديدًا في 2001/3/3، قام أحد المستوطنين بإطلاق النار على الشاب أحمد حسن علان (25 عاماً) بينما كان يبحث عن ماشيته التي ضلت طريقها على أطراف المستوطنة، فأصابه بـ 11 رصاصة من رشاشه خرقت رأسه ومزقت جسده.

اعتداءات المستوطنين وجرائمهم تكملها اعتداءات جنود قوات الاحتلال على أطفال القرية وشبانها، كما في حالة الطفل عوض الأسمر الذي لم يتجاوز الثانية عشرة من العمر، حيث تعرض للضرب المبرح على أطراف القرية من قبل الجنود، لمجرد أنه كان يلعب كرة القدم بالقرب منهم. وتتعرض قرية قريوت، منذ سنوات طويلة، لاقتحامات ليلية من قبل قوات كبيرة من جيش الاحتلال التي تحاصر القرية، وتشرع في عمليات دهم لبيوتها. وخلال هذه الاقتحامات، يُجبر أهالي القرية على الخروج من منازلهم، والبقاء في العراء ساعات تحت تهديد السلاح، فيما يقوم بقية الجنود بتفتيش المنازل وتحطيم محتوياتها.

وتشن قوات الاحتلال حملات اعتقال واسعة تظال الكثير من أبناء القرية، كشكل من أشكال العقاب الجماعي لمدافعهم عن أرضهم وحقوقهم. ففي 2012/12/17، اقتحم جنود الاحتلال منزل عائلة (مُعمر) في الساعة الرابعة والنصف فجراً، وأجبر أفراد العائلة على الصعود إلى سطح المنزل، فيما أخذ الجنود يعيثون في ممتلكات المنزل لأكثر من ساعة، ثم قاموا باعتقال الابن غانم (20 عاماً). وفي الوقت ذاته، تم اقتحام منزل السيد (محمد بدوي) المجاور لمنزل مُعمر، وأرغمت العائلة أيضاً على الخروج من المنزل، وأجبر الرجال على الوقوف ووجوههم إلى الحائط أثناء عملية التفتيش والاعتقال.

المواطن أدهم صباح الذي تم الاعتداء عليه بعنف خلال أحد هذه الاقتحامات، قال: "إن اعتداءات الجنود على القرية مستمرة ومتكررة، بسبب وجود ثلاث مستوطنات على أراضيها، وهي تهدف إلى إجبار سكان القرية على قبول الأمر الواقع والرحيل عن قريتهم". ووفقاً لمعلومات مؤسسة الضمير، تعتقل قوات الاحتلال 11 مواطناً من قرية قريوت -البالغ تعداد سكانها قرابة 2800 نسمة- ومن بين المعتقلين طفلان لم يبلغا سن الثامنة عشرة من العمر.

حملة وقف الاعتقال الإداري

تعهدت قوات الاحتلال وأجهزة مخابراتها بالتراجع عن سياسة الاعتقال الإداري وقصرها على حالات استثنائية كما أتفق عليه في اتفاق 14 أيار 2012،⁸ ومع ذلك لم يتوقف الاعتقال الإداري كما توقع وتفاءل البعض. فوفقاً لتوثيقات مؤسسة الضمير لشهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي 2013، لا يزال 178 معتقلاً فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري. وخلت قائمة المعتقلين الإداريين من السيدات. فيما استمرت قوات الاحتلال في اعتقال 5 نواب في المجلس التشريعي تحت طائلة الاعتقال الإداري.

الشهر	نيسان 2012	أيار 2012	حزيران 2012	تموز 2012	آب 2012	أيلول 2012	تشرين الأول 2012	تشرين الثاني 2012	كانون الأول 2012	كانون الثاني 2013
أعداد المعتقلين الإداريين	322	308	303	285	250	212	184	156	178	178
النواب رهن الإداري	24	24	22	16	14	7	4	2	7	5

ومع ذلك، يظهر الجدول انخفاضاً في أعداد المعتقلين الإداريين (نسبة الاعتقالات الإدارية) مقارنة مع ربيع العام الماضي عندما كانت تحتجز دولة الاحتلال 322 معتقلاً بموجب أوامر اعتقال إدارية دون تهمة أو محاكمة. وخلال العدوان الحربي الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، قامت قوات الاحتلال بإصدار وتجديد أوامر اعتقال إداري بحق 20 من المعتقلين، تراوحت مدتها بين شهر وستة شهور. هذا، ويخوض ثلاثة من المعتقلين الإداريين إضراباً مفتوحاً وكاملاً عن الطعام منذ 2012/11/28 بغرض تفكيك ملف الاعتقال الإداري، وهم المعتقل طارق قعدان، والمعتقل جعفر عز الدين، والمعتقل يوسف ياسين "شعبان".

⁸ تعهدت قوات الاحتلال وأجهزة المخابرات ضمن اتفاق 14 أيار من العام 2012 الذي أنهى إضراب الأسرى والمعتقلين عن الطعام، بتقليل حالات الاعتقال الإداري والامتناع عن تجديدها إلا في حالات استثنائية جداً.

حالة دراسية

المعتقل الإداري مازن الننتشة أقدم معتقل إداري

مازن الننتشة أقدم طالب في جامعة القدس وأقدم معتقل إداري في سجون الاحتلال حالياً



الاسم: مازن جمال جبرين الننتشة

تاريخ الميلاد: 1972/3/18

تاريخ الاعتقال: 2009/10/8

مكان الاعتقال: معتقل النقب الصحراوي

عدد مرات تجديد الإداري: 10 مرات

الإداري الحالي: 4 شهور من تاريخ 2012/11/3

مكان السكن: مدينة الخليل المحتلة

الوظيفة: سكرتير إداري جمعية الإحسان للمعاقين والعجزة

الحالة الاجتماعية: متزوج وأب لثلاثة أطفال (بنت وولدان).

التحصيل العلمي: بكالوريوس شريعة إسلامية من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة القدس، وطالب ماجستير تخصص إدارة تربية. ويعتبر أقدم طالب ماجستير في جامعة القدس منذ العام 2002 بسبب اعتقاله المتكررة.

الاعتقال الحالي

اعتقلت قوات الاحتلال مازن الننتشة بعد أن حاصرت آليات عسكرية وقوات المخابرات منزله الكائن في مدينة الخليل، وذلك في تمام الساعة الثانية بعد منتصف الليل في 2009/10/8.

وللمرة السابعة على التوالي، تعتقل قوات الاحتلال مازن الننتشة، وجاء الاعتقال الأخير بعد أقل من أربعة شهور من إطلاق سراحه، بعد أن أمضى أربع سنوات رهن الاعتقال الإداري في اعتقاله السابق.

وفور اعتقاله، نقل مازن الننتشة إلى مركز توقيف عصيون، وفي اليوم التالي نقل إلى معتقل عوفر جنوبي مدينة رام الله. ودون أن يتم استجوابه أو التحقيق معه، أبلغ المعتقل في اليوم الرابع من اعتقاله بصدور أمر اعتقال إداري بحقه لمدة ستة شهور. ومنذ الأسبوع الثاني لاعتقاله، يقبع المعتقل مازن الننتشة في سجن النقب في قسم خاص للمعتقلين الإداريين.

المحاكمة الصورية

يحرم الاعتقال الإداري المعتقل من حقه في ضمانات المحاكمة العادلة لاستناده أساساً على ملف سري ودون لائحة اتهام.

يجرد الاعتقال الإداري المعتقل ومحاميه، على حد سواء، من الحق في الترافع القانوني الفعال، ولهذا يقوم المعتقل مازن الننتشة بتمثيل نفسه في كثير من جلسات الاستماع الخاصة لأوامر الاعتقال الإداري المتوالية في حقه، حتى بحضور محاميه الأستاذ محمود جبارين.

خاطب مازن الننتشة قاضي المحكمة والنيابة العسكرية رداً على إدعاء الأخير باعتباره خطراً على أمن المنطقة استناداً إلى معلومات استخباراتية لا يمكن الكشف عنها "الملف السري" قائلاً: "عن أي ملف تتحدثون، وأنا معتقل وراء قضبانكم وأسواركم منذ سنوات؟ وكيف تتسجون هذه الملفات وتحكيونها حسب أمزجتكم؟".

الاعتقالات السابقة

اعتقلت قوات الاحتلال مازن النتشة ست مرات قبل اعتقاله الحالي؛ مرتين رهن الاعتقال الإداري، ومرتين بموجب حكم قضائي عسكري، ومرتين للتحقيق.

- الاعتقال الأول في 1994/10/10، وحكم 9 شهور، وأفرج عنه في 1995/6/8.
- الاعتقال الثاني في 1997/10/30، وحكم 10 شهور، وأفرج عنه في 1998/8/5.
- الاعتقال الثالث في 1999/4/28، وأطلق سراحه في 1999/12/23.
- الاعتقال الرابع في 2002/8/18، وأطلق سراحه في 2003/8/20، وحكم عليه بالسجن مدة عام.
- الاعتقال الخامس كان في 2004/3/29، وبعد أن قضى 9 شهور قيد الاعتقال الإداري، أفرج عنه في 2004/12/23.
- الاعتقال السادس كان في 2005/9/28، وقضى 4 سنوات بالاعتقال الإداري، وكان حينها أقدم معتقل بالاعتقال الإداري، وأفرج عنه في 2009/6/8، ليعاد اعتقاله للمرة السابعة بعد 4 شهور من الإفراج عنه في 2009/10/7، وما زال رهن الاعتقال الإداري.

العائلة والزيارات

يقترن السيد مازن النتشة مع السيدة فاطمة الشرياتي الحاصلة على شهادة البكالوريوس في الطب البشري في العام 2004، وتكمل دراستها في تخصص دراسات نسائية وتوليد في مستشفى عالية الحكومي في مدينة الخليل، وتعمل طبيبة عامة فيه. الزوجة فاطمة مرفوضة أمنياً من زيارة زوجها، ومنذ اعتقاله لم تزره سوى مرات قليلة ومعدودة لا تتجاوز الزيارة الواحدة في كل عام. للسيد مازن والسيدة فاطمة 3 أطفال، أكبرهم الطفلة أفنان (9 سنوات)، والطفل حذيفة (6 سنوات) الذي ولد بينما كان والده رهن الاعتقال الإداري السابق. والرضيع أيهم (9 شهور) الذي ولد أيضاً بعد الاعتقال الإداري الأخير لوالده. يزور الطفلان أفنان وحذيفة والدهما مرة كل 3 شهور برفقة عمهما. أما أيهم الرضيع، فقد تمكن والده من رؤيته مرتين منذ ميلاده، مرة عندما اصطحبته أمه السيدة فاطمة، ومرة ثانية برفقة عمته التي حصلت على تصريح. وقام جنود الاحتلال على الحاجز مؤخراً بسحبها منها دون إبداء الأسباب، بينما كانت في طريقها لزيارة أخيها.

المرض والسجن

يعاني مازن من مرض التهاب مزمن على جدار الأمعاء الغليظة لازمه منذ العام 1990، ويتطلب علاجه رعاية طبية مستمرة، وإجراء عملية تنظير بشكل سنوي. ويقول الأطباء إن من أعراض هذا المرض فقر الدم، والجفاف، ما يجعل المريض بحاجة لكمية كبيرة من السوائل، والفواكه، وتغذية خاصة.

تتجاهل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية الوضع الصحي للمعتقل النتشة، وترفض تقديم العلاج والتغذية اللازمة له، وتكتفي بإعطائه، في حين أن ملفه الطبي لدى مصلحة السجون يفصح عن عدم قناعة طبيب مصلحة السجون بفعالية الدواء، ويشير إلى أنه يُعطى للمعتقل بناء على رغبته. مع استمرار الاعتقال الإداري والتعسفي، من المهم لفت انتباه المؤسسات الدولية لهذه القضية. وفي هذا السياق، فإن مؤسسة الضمير تدعو الجميع إلى الانضمام للحملة الدولية في 17 نيسان 2013 الذي يوافق يوم الأسير الفلسطيني، للضغط من أجل وقف قوات الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري.

لمزيد من المعلومات حول هذه الحملة المستمرة منذ العام 2008، وكيفية الانضمام لدعم جهودها، يرجى التواصل مع وحدة الضغط والمناصرة في مؤسسة الضمير على البريد التالي: info@addameer.ps

اعتقال الأطفال

بلغ عدد الأطفال المعتقلين في سجون الاحتلال وفقاً لمعطيات بداية كانون الثاني 2013، 193 طفلاً ما دون سن الثامنة عشرة من العمر، من بينهم 23 طفلاً لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، استمرت قوات الاحتلال في استهداف الأطفال في حملات الاعتقال التي تشنها في الضفة الغربية المحتلة، والتي تركزت في مدينة القدس، وتحديداً في قرى العيساوية وسلوان. فوفقاً لبعض المعطيات، طالت هذه الاعتقالات في قرية العيساوية وحدها ما يزيد على 30 طفلاً جراء المواجهات المشتعلة بين الأهالي وجيش الاحتلال تضامناً مع ابن القرية المعتقل سامر العيساوي، الذي يخوض معركة الإضراب عن الطعام منذ الأول من شهر آب 2012. وقامت مؤسسة الضمير بتمثيل العشرات من الأطفال الذين تعرضوا للتوقيف والاعتقال في مدينة القدس المحتلة، وجرى الإفراج عن بعضهم بكفالات مالية. أقدمت قوات الاحتلال المرابطة على حاجز عسكري على اعتقال شقيقتين يتراوح عمرهما بين 14 - 16 عاماً، وقد نقلتا إلى مركز تحقيق المسكوبية ليطلق سراحهما في وقت لاحق.

قرية عزون: 85% من الاعتقالات خلال 2012 كانت بحق أطفال ما دون سن 18 عاماً

شهدت قرية عزون قضاء قلقيلية ارتفاعاً ملحوظاً في حالات الاعتقال التي استهدفت الشباب والأطفال خلال العام الماضي. وتفيد معطيات وحدة التوثيق والدراسات لمؤسسة الضمير بأن قوات الاحتلال اعتقلت حوالي 80 من أبناء القرية خلال العام الماضي، 68 منهم لم يبلغوا سن 18 عاماً. وكشف شهادات الأهالي ومن تعرضوا للاعتقال، تعدد قوات الاحتلال الاعتداء بالضرب المبرح على المعتقلين أثناء عمليات الاعتقال وإبان التحقيق. كما أظهرت تلك الشهادات استمرار جنود الاحتلال في تقييد المعتقلين وترهيبهم وإهانتهم. وأفاد سكان قرية عزون أن جنود الاحتلال كانوا يدمرون ممتلكات المنازل خلال الاقتحامات الليلية، وكانوا أحياناً يستخدمون الكلاب البوليسية وحدة أجل تدنيس الطعام الموجود في المنازل. وفي تشرين الثاني وكانون الأول، قامت قوات الاحتلال بفرض حظر التجول في 10 مناسبات مختلفة، كما قامت بإغلاق المدخل الرئيسي للقرية خلال الاقتحامات الليلية. وحالياً، هناك بين 50 - 60 أسيراً من قرية عزون، 40 أسيراً منهم هم أطفال بأحكام تتراوح بين أشهر إلى سنوات. وفي تشرين الثاني 2012، قامت قوات الاحتلال باقتحامات ليلية لقرية عزون من مداخلها كافة، وفرضت حظر التجول وقامت باقتحام المنازل. وكانت هذه الاقتحامات في معظم الأحيان تستمر من الساعة السابعة مساءً وحتى الثامنة صباحاً، وتنتهي باعتقال العديد من سكان القرية، أغلبهم من الشباب. وفي 5 تشرين الثاني، قامت قوة من جيش الاحتلال باقتحام 42 منزلاً واعتقال 10 من أبناء القرية، من بينهم طالب يبلغ من العمر 17 عاماً. وفي 6 تشرين الثاني 2012، قامت قوات الاحتلال باعتقال 8 أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 13 و 17 عاماً، بعد اقتحام ليلي دام ساعات طويلة. وصرح أحد الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال، ويبلغ من العمر 13 عاماً، لمؤسسة الضمير، بأنه كان نائماً في منزله عندما قامت قوات الاحتلال باقتحام بيته من السطح، وكسر الباب والدخول إلى المنزل. وقام عدد كبير من جنود الاحتلال بمحاصرته ووضع عصبه على عينيه وقيدوا يديه واقتادوه إلى مستوطنة (أريئيل)، وهناك خضع للتحقيق. وخلال التحقيق، استخدم المحققون أساليب ترهيبية مثل التحقيق معه في غرفة مظلمة جداً، والصرخ عليه، وتهديده بالضرب لإجباره على الاعتراف. وفي التاسع من تشرين الثاني تم اعتقال طالبي عمرهما يتراوح بين 15 - 16 عاماً خلال ساعات الدوام في المدرسة، وبين 21 و 24 من الشهر نفسه، اعتقل 3 شباب آخرين من القرية.

لم يتم الإفراج إلا عن 4 مواطنين بكفالة منذ 5 تشرين الثاني، ولا يزال المعتقلون الآخرون محتجزين في مراكز التحقيق القريبة من مدينة قلقيلية. وبعد يومين، قامت قوات الاحتلال باقتحام القرية مرة أخرى بعد منتصف الليل، واعتقلت 8 أطفال، تم إطلاق سراح 3 منهم فقط تتراوح أعمارهم بين 11 و13 عاماً. وكان جنود الاحتلال يعمدون إلى الضرب وتهريب سكان القرية وتدمير منازلهم. في 8 كانون الأول 2012، تم اعتقال 3 أطفال تتراوح أعمارهم بين 15 و16 سنة، من خارج بيوتهم بحجة أنهم كانوا يخططون لرمي الحجارة على المستوطنين. وبينت الهجمات الأخيرة على قرية عزّون، استخدام الاحتلال العقاب الجماعي، والترهيب، واعتقال الأطفال.

حماية الأسيرات المعتقلات الفلسطينيات

حتى نهاية كانون الأول 2012، كان هناك 11 أسيرة ومعتقلة فلسطينية في سجون الاحتلال، 8 منهن في سجن هشارون، فيما المعتقلات الثلاث الباقيات يتواجدن في مركزي تحقيق الجملة والمسكوبية. وقد أبتت قوات الاحتلال على معتقلتين من بين اللاتي تعرضن للاعتقال خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وفيما يلي حالات اعتقال وثقتها مؤسسة الضمير في الربع الأخير من العام 2012:

1. المعتقلة (أ.ح) اعتقلت على حاجز حوارة العسكري خلال مظاهرة ضد العدوان الحربي الأخير على قطاع غزة، حيث قامت قوات الاحتلال بمعاملتها بقسوة خلال اقتيادها إلى مركز التوقيف.
2. في 15 تشرين الثاني 2012 اعتقلت قوات الاحتلال 8 شابات خلال مسيرة قرب مستوطنة (بيت إيل). وجرى تعصيب عيونهن وتكبلهن أثناء نقلهن إلى مركز توقيف داخل المستوطنة، حيث تعرضن هناك لمعاملة قاسية ومهينة ومنها شتمهن بألفاظ نابية قبل أن يطلق سراحهن بعد ساعات من اعتقالهن.
3. رصدت مؤسسة الضمير خلال الفترة الماضية ازدياداً ملحوظاً في عدد حالات الاعتقال التي طالت الشابات والسيدات الفلسطينيات، حيث اعتقلت الفتاة (م. ز) (19 عاماً) في 13 أيلول 2012، وحكم عليها بالسجن 12 شهراً، وفرضت عليها غرامة مالية قدرها 2000 شيقل. وفي 17 تشرين الثاني من العام 2012، اعتقلت قوات الاحتلال طالبتين على أحد الحواجز العسكرية في مدينة الخليل، وحكم على المعتقلة (ه.ت) (17 عاماً) بالسجن لمدة 12 شهراً، كما فرضت عليها غرامة مالية قدرها 1000 شيقل، إضافة إلى 3 سنوات وقف تنفيذ.
4. أفرجت قوات الاحتلال نهاية شهر كانون الأول من العام 2012 عن السيدة نسبية جرادات (30 عاماً) من مدينة الخليل، بعد قضائها حكماً بالسجن لمدة 7 أشهر، حيث كانت قد اعتقلت في 20 حزيران العام 2012، أثناء عبورها جسر اللنبي من الأردن إلى فلسطين، علماً أن السيدة جرادات تحمل الجنسية الأردنية وأم لطفلين.

المدافعون عن حقوق الإنسان والاعتقالات المرتبطة بمقاومة الجدار والاستيطان

واصلت قوات الاحتلال اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مقاومة الجدار والاستيطان على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة. وتركزت هذه الاعتقالات في القرى التي تشهد مظاهرات أسبوعية أيام الجمعة كما هو الحال في النبي صالح، وبلعين، ونعلين، وسلوان، وجيوس، وبيت أمر، والمعصرة، وقريوت، وكفر قدوم.

فقد عاودت قوات الاحتلال اعتقال السيد باسم التميمي منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية النبي صالح في 24 تشرين الأول من العام 2012 بعد مشاركته في مظاهرة تحفز على مقاطعة البضائع الإسرائيلية أمام واحد من مراكز بيع المواد الغذائية التابعة لشركة "رامي ليفي" المنتشرة على أطراف المستوطنات.



وبعد اعتقاله والتحقيق معه، أصدرت النيابة العسكرية لائحة اتهام بحقه، وحكم عليه بموجبها أمام المحكمة العسكرية في عوفر بالسجن لمدة 4 أشهر، وفرضت عليه غرامة مالية مقدارها 5000 شيفل بتهمة المشاركة في مظاهرة ومنع جنود الاحتلال من اعتقال زوجته السيدة ناريمان التميمي.

ومنذ اعتقاله يحرم المعتقل باسم التميمي من حقه في استقبال زيارات من الأهل لأسباب أمنية. وهذه ليست المرة الأولى التي تقدم فيها قوات الاحتلال على اعتقال السيد التميمي، فقد سبق وأمضى 14 شهراً في سجون الاحتلال بحجة المشاركة في المقاومة الشعبية ضد

الاستيطان والجدار، ولم يمض على الإفراج عنه سوى بضعة شهور، حيث أطلق سراحه في شهر كانون الثاني من العام 2012، ووضع رهن الإقامة الإجبارية في مدينة رام الله بعيداً عن عائلته التي تقطن في قرية النبي صالح.

أبلغت السيدة ناريمان التميمي أن جنود الاحتلال يقتحمون قرية النبي صالح بشكل دوري، ويدهمون بيت العائلة، ويرهبون الأطفال، ويهددون باعتقال ابنها البالغ من العمر 15 عاماً.

وبعد قيام مدافعين عن حقوق الإنسان ببناء قرية باب الشمس على تلال القدس في المنطقة المسماة (E1)، هاجمت قوات الاحتلال القرية وهدمتها واعتقلت العشرات منهم، واعتدت بالضرب المبرح على 4 منهم، من بينهم الفنان المعروف حافظ عمر الذي أصيب بإصابات عدة في الوجه وأنحاء متفرقة من جسده.

كما واصلت قوات الاحتلال اعتقال الزميل أيمن ناصر، المعتقل منذ 15 تشرين الأول من العام 2012، وستعقد له جلسة نظر في 2013/2/4.

معتقلو قرية صفا

واصلت قوات الاحتلال اقتحاماتها ومداهمتها لقرية صفا الواقعة جنوب غرب مدينة رام الله. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، اعتقلت قوات الاحتلال 21 شخصاً من القرية، 19 منهم بداية العشرينات من العمر، واثنان في بداية الأربعينات. وتعرض المعتقلون لجولات تحقيق مكثفة وأساليب تعذيب جسدية ونفسية، منها العزل الانفرادي أثناء التحقيق، والحرمان من لقاء محامي الدفاع، وتكبيل اليدين إلى الخلف لساعات طويلة. وقد أظهرت الفحوصات الطبية التي أجريت للناشط النقابي رشاد نصر (49) الذي أفرج عنه بعد 45 يوماً من التحقيق القاسي، أنه تعرض إلى تمزق في عضلات كنف اليد اليسرى جراء التكبيل، الأمر الذي يجعله بحاجة إلى علاج طبي وطبيعي ليتمكن من استعمال يديه بشكل طبيعي. وأفرجت قوات الاحتلال عن 4 معتقلين بعد انتهاء التحقيق معهم، وحكم على بعضهم بالسجن لفترات تتراوح بين سنة إلى سنة ونصف، فيما البقية موقوفون بانتظار المحاكمة في محكمة عوفر العسكرية.

حerman الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من حقهم في التعليم بقرار من المحكمة العليا

في 24 كانون الأول 2012، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية استئنافاً قدمته جمعية الحقوق المدنية في "إسرائيل" بخصوص إعادة حق الأسرى في التعليم في الجامعة المفتوحة في "إسرائيل". ويندرج حرمان الأسرى والمعتقلين من حقهم في مواصلة تعليمهم الجامعي، ضمن حملة العقاب الجماعي للأسرى كوسيلة ضغط على فصائل المقاومة، بعدما نجحت في أسر جندي من قوات الاحتلال في قطاع غزة في العام 2007. وبموجب لوائح مصلحة السجون الإسرائيلية الخاصة بمن تسميهم "السجناء الأمنيين"، يعتبر التحاق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في البرامج التعليمية "امتيازاً" وليس "حقاً"، وهو قابل للسحب في أي وقت.

وجاء في نص التماس أن هناك 270 معتقلاً كانوا يواصلون تعليمهم في الجامعة المفتوحة خلال العام 2012، من بينهم 210 معتقلين أمنيين فلسطينيين، إلا أن قرار قوات مصلحة السجون بمنع التعليم الجامعي، اقتصر على المعتقلين الفلسطينيين. واعتبرت "حقوق المواطن الإسرائيلية" رافعة الالتماس، أن قرار المحكمة المركزية الأخير برفض الاستئناف هو قرار تعسفي وعنصري ضد الأسرى السياسيين الفلسطينيين، وذلك لأنه لا يشمل السجناء الجنائيين الإسرائيليين.

وفي 13 كانون الثاني من العام 2013، عادت "جمعية حقوق المواطن" وقدمت التماساً لعقد جلسة إضافية للنظر في القضية مرة أخرى، وهو إجراء نادر لا يمنح إلا في حالات خاصة.

وترى الضمير أن قرار المحكمة المركزية الذي يؤيد الإجراءات العقابية التي تتخذها مصلحة السجون الإسرائيلية يعد تعدياً سافراً على الحقوق المكفولة للمعتقلين الفلسطينيين في اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، الذي صادقت عليه دولة الاحتلال، كما يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة، التي أوجبت في مادتها (94) على الدولة الحاجزة منح المعتقلين جميع التسهيلات الممكنة لمواصلة دراستهم أو عمل دراسات جديدة.

كما يشكل قرار المحكمة هذا، تنكراً لتعهد استخبارات مصلحة السجون الإسرائيلية بعمل اللازم لصدور قرار قضائي إيجابي يمكن الأسرى والمعتقلين من مواصلة تعليمهم الجامعي، كما جاء في اتفاق إنهاء الإضراب الجماعي الموقع بين اللجنة المركزية للإضراب ودولة الاحتلال برعاية مصرية في تاريخ 14 أيار 2012.

الاعتقال السياسي عند السلطة الفلسطينية

- وليد خالد حسين علي، اعتقل في 18/9/2012 بعد 12 يوماً فقط من الإفراج عنه من السجون الإسرائيلية. تم اعتقاله من منزله في سلفيت على يد 7 عناصر من جهاز الأمن الوقائي. وبعد ساعتين من اعتقاله، اعتقل أخوه عبد الله من قبل المخابرات الفلسطينية. وكان وليد قد تعرض للاعتقال من قبل جنود الاحتلال، وواجه الاعتقال الإداري مرات عدة.
- بلال بشارت، قامت عناصر في الأمن الوقائي باستدعائه لمقابلة في تاريخ 29/9/2012. وتم اعتقاله فور وصوله. وأطلق سراحه في اليوم التالي الموافق 30/9/2012. ثم قاموا باستدعائه لمقابلة أخرى في 1/10/2012 في 9:00 صباحاً، واعتقل لمدة يومين. وخلال اعتقاله، تعرض بلال للعديد من أساليب التعذيب مثل الشبح والحرمان من النوم، والنوم وقوفاً، والوقوف على علب البندورة. كما تعرض لمعاملة مهينة، منها السب والشتم. هذا ليس الاعتقال الأول لبلال عند السلطة الفلسطينية، ففي العام 2002، صدر بحقه حكم بالسجن لمدة عام واحد، وذلك فور تخرجه من المدرسة. وفي شهر آذار من العام 2012، وبعد أسبوعين من تخرجه من الجامعة، اعتقل لمدة 5 شهور.

- قامت مؤسسة الضمير بتقديم شكاوى فردية للمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، بعد أن قامت قوات الاحتلال بإصدار أمر منع سفر بحق رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمير عبد اللطيف غيث. يضاف أمر المنع من السفر بحق رئيس مجلس إدارة الضمير إلى أمر عسكري يمنع السيد غيث من دخول الضفة الغربية (كما تعرفها إسرائيل) حيث تتواجد مكاتب مؤسسة الضمير. وتتزامن أوامر المنع هذه مع تزايد اعتماد نسبة كبيرة من أهالي المعتقلين والمتضامنين والمؤسسات الحقوقية على عمل مؤسسة الضمير، وبخاصة دورها في دعم الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال إضرابات الطعام في العامين 2011 و2012، وطوال فترة عمل السيد غيث في مؤسسة الضمير تم استهدافه من قبل سلطات الاحتلال، حيث كان قد اعتقل ووضع رهن الاعتقال الإداري.
- قامت مؤسسة الضمير بتقديم شكاوى للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان باسم الباحث الحقوقي في مؤسسة الضمير أيمن ناصر. (كما هو مبين لاحقاً اعتقل أيمن من قبل قوات الاحتلال بتاريخ 2012/10/15، وأمضى 39 يوماً في التحقيق، وهو ينتظر المحاكمة حالياً في محكمة عوفر العسكرية).
- بعد اقتحام قوات الاحتلال مكاتب مؤسسة الضمير وشبكة المنظمات الأهلية واتحاد لجان المرأة الفلسطينية بتاريخ 2012/12/11، قامت المؤسسات الثلاث بتقديم رسالة احتجاج لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في مدينة رام الله، للتدخل الفوري نيابة عن المجتمع الأهلي الفلسطيني.
- كما قدمت الضمير رسالة احتجاج أخرى لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمتابعة أمر منع السفر المفروض على رئيس مجلس إدارتها عبد اللطيف غيث.
- خلال فترة إعداد هذه النشرة، قامت مؤسسة الضمير -كعضو في مجلس منظمات حقوق الإنسان- بتقديم شكوى للجنة الدولية لتقصي الحقائق حول موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما تم تعيين لجنة دولية لتقصي الحقائق من قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الآثار المترتبة على بناء المستوطنات على حقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد رفض الاحتلال السماح للجنة الدولية لتقصي الحقائق من دخول الأرض الفلسطينية المحتلة، اضطرت اللجنة لسماع شهادات أفراد ومؤسسات، من ضمنها مجلس منظمات حقوق الإنسان، في العاصمة الأردنية عمان.

أخبار الاتحاد الأوروبي

- في شهر أيلول 2012 الماضي، دعت مؤسسة الضمير المجتمع المدني الدولي والأوروبي للضغط على البرلمان الأوروبي لتعليق التصويت بشأن تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية حتى تمتل دولة الاحتلال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إلا أن البرلمان الأوروبي صوت لصالح الاتفاق في 2012/10/23، وهو ما اعتبرته مؤسسة الضمير بمثابة مكافأة لدولة الاحتلال على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وحقوقه المكفولة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان. ونظرت الضمير لنتيجة التصويت بخيبة أمل كبيرة ناجمة عن التناقض الفاضح بين الخطابات والسياسات الأوروبية.
- خلال فترة إعداد هذه النشرة وفرت مؤسسة الضمير تحديثات منتظمة للعديد من البعثات الدبلوماسية تتعلق بمعاملة قوات الاحتلال للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وتعمدها سياسة الإهمال الطبي بحقهم، وظروف احتجازهم، وما يتعرضون له من تعذيب ومعاملة قاسية ولا إنسانية، وبخاصة المعتقلين المضربين عن الطعام.

- بعد اقتحام قوات الاحتلال للعديد من مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني من بينها مؤسسة الضمير في تاريخ 2012/12/15، أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً، عبر فيه عن قلقه حول الهجمات الإسرائيلية على المجتمع الأهلي الفلسطيني.

أخبار مؤسسة الضمير

اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان والباحث في مؤسسة الضمير أيمن ناصر

أقدمت قوات الاحتلال في 15 تشرين الأول 2012، على اعتقال الزميل أيمن ناصر الباحث في مؤسسة الضمير من منزله في قرية صفا قضاء مدينة رام الله. فقد اقتحمت قوة كبيرة من قوات الاحتلال القرية، وداهمت منزل العائلة المكونة من الزوج أيمن والزوجة حليلة و4 أبناء تتراوح أعمارهم بين سن 3-12 عاماً، وشرعت في عملية تفتيش استمرت ساعتين تقريباً، وأسفرت عن مصادرة الحاسوب الشخصي للزميل أيمن وهاتفه النقال، وجهاز الكمبيوتر الذي يستخدمه أبناؤه لأغراض الدراسة.



وبعد تعرضه للتحقيق لأكثر من ساعة داخل منزله، نقل أيمن إلى مركز تحقيق المسكوبية في القدس. قضى أيمن 39 يوماً في التحقيق في المسكوبية تعرض خلالها لجلسات مطولة من التحقيق المكثف والقاسي، بينما كان مقيداً إلى كرسي وبداه مكبلتان إلى الخلف طوال جلسات التحقيق التي كانت تستمر أكثر من 20 ساعة متواصلة في بعض الأحيان. وبين جلسات التحقيق، كانت قوات الاحتلال تحتجز

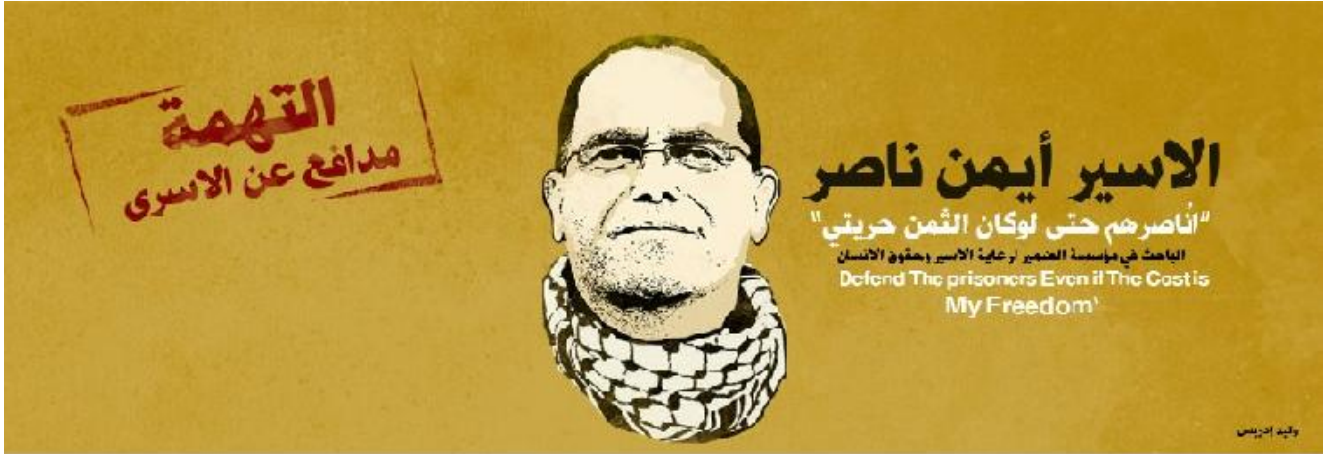
أيمن في العزل الانفرادي في زنزانة صغيرة مضاءة باستمرار وبطانية واحدة. واتخذت هذه التدابير ضده بهدف كسره نفسياً وجسدياً.

نقل أيمن إلى سجن مجدو في 22 تشرين الثاني 2012، وقدمت بحقه لائحة اتهام تتمحور حول دعمه وتضامنه مع الأسرى الفلسطينيين. وتضمنت اللائحة "تهماً" تتعلق بنشاط الزميل أيمن في دعم وإسناد ومناصرة الأسرى من خلال مشاركته في فعاليات يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف السابع عشر من نيسان، وفي فعاليات تضامنية أخرى. وحالياً، تحاول قوات الاحتلال ربط دور أيمن المدافع عن حقوق الإنسان بعضويته في "تنظيم معاد" وفقاً للأوامر العسكرية الصادرة عن قوات الاحتلال.

إضافة إلى دوره الفاعل والمهم من موقعه كمدافع عن حقوق الإنسان الذي كرسه لنصرة عدالة قضية الأسرى الفلسطينيين وحريتهم، لعب أيمن ناصر دوراً كبيراً في تفعيل الحياة الثقافية، ونشر مبادئ العدل والحرية من خلال تأسيسه مركز حنظلة الثقافي في قرية صفا العام 1999 وهو مركز ثقافي، فني، تعليمي، رياضي، يقوم على أساس التطوع ويخدم أبناء قرية صفا كافة. يرأس أيمن المركز منذ تأسيسه بموجب دورات انتخابية دورية.

كما انتخب السيد أيمن ناصر رئيساً لنادي صفا الرياضي الاجتماعي لدورتين انتخابيتين منذ العام 2003. كما كان أيمن مرشحاً ضمن قائمة "صفا الموحدة" في انتخابات المجلس المحلي لقرية صفا، وقد نجح في أن يكون عضو مجلس بلدي بعد إجراء الانتخابات وهو داخل الأسر. واعتبرت قائمة صفا الموحدة أن اعتقال مرشحها بمثابة تعدد سافر من قوات الاحتلال في سير العملية الديمقراطية، واعتقال تعسفي لناشط معروف في مواقفه للدفاع عن الحرية والعدالة.

يحاكم الباحث الحقوقي أيمن ناصر أمام محكمة عوفر العسكرية. وفي جلسة الاستماع إلى الشهود التي انعقدت في 2012/12/31، حاولت النيابة العسكرية إثبات اتهاماتها بإحضار معتقلين آخرين للشهادة ضد أيمن، مستخدمين اعترافات انتزعت منهم عنوة تحت التعذيب النفسي والشبح والحرمان من النوم. إلا أن المعتقلين نفوا اعترافاتهم السابقة، وقالوا إنهم أرغموا عليها مقابل السماح لهم بالنوم بعد حرمان أكثر من 40 ساعة.



ترى مؤسسة الضمير أن اعتقال أيمن ناصر يشكل تعدياً سافراً على الحماية المقررة للمدافعين عن حقوق الإنسان، كما جاءت في إعلان باريس في العام 1999، ويهدف إلى قمع التضامن مع قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ويسعى إلى إسكات صوت المؤسسات الحقوقية التي تناضل من أجل حرية الأسرى وتمتعهم في ممارسة حقوقهم المكفولة في القانون الدولي الإنساني وسائر اتفاقيات حقوق الإنسان. وقد أطلقت مؤسسة الضمير حملة تضامن مع باحثها الحقوقي أيمن ناصر، وتدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى المشاركة فيها عن طريق تحميل (أدوات النشاط) وتنظيم فعاليات لتسليط الضوء على قضية اعتقال أيمن التعسفي. محكمة عوفر العسكرية ستعقد في تاريخ 4 شباط 2013 للنظر في قضية زميلنا أيمن، فلنكثف العمل لإطلاق سراحه.

اقتحام مؤسسة الضمير



قامت قوات الاحتلال بعد منتصف ليلة 11 كانون الأول 2012 بمداخلة مكاتب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية. وخلال هذا الاقتحام، قامت قوات الاحتلال بإتلاف العديد من موارد المؤسسة وعانت فيها خراباً، ونهبت 4 أجهزة كمبيوتر وكاميرا فيديو وغيرها. ولا تزال مؤسسة الضمير تقيم الأضرار الناتجة عن هذا الاقتحام، من ضمنها ملفات وأوراق وبيانات وغيرها. وترى مؤسسة الضمير أن هذا الهجوم على منظمات المجتمع الأهلي يعد بمثابة شكل من أشكال العقاب الجماعي التي لم تعد تكفي بمعاينة الأسرى والمعتقلين وذويهم، بل أصبحت تطل كل من يساند قضية الأسرى وحريرتهم لتمتد إلى المؤسسات الحقوقية، في محاولة لإسكات صوتها وتجريمها، وكسر حالة التضامن الشعبي مع الأسرى. وكانت مؤسسة الضمير أصدرت في حينه بياناً أدانت فيه هذا الهجوم ونهب ممتلكاتها، وشددت على تمسكها بمواقفها، وتعهدت بالاستمرار في عملها لنصرة قضية الأسرى وحريرتهم مهما كان الثمن.



المنتدى الاجتماعي العالمي

شاركت مديرة مؤسسة الضمير سحر فرنسيس في 28 تشرين الثاني ولغاية 1 كانون الأول 2012، في المنتدى الاجتماعي العالمي في البرازيل، وقامت بتنسيق فعاليتين للتحديث عن قضية الأسرى السياسيين الفلسطينيين. وشارك أكثر من 3000 ناشط من جميع أنحاء العالم في هذا المنتدى.

مؤتمر وزارة العدل الفلسطينية

شاركت مؤسسة الضمير في 6 كانون الأول 2012 في مؤتمر نظّمته وزارة العدل الفلسطينية تحت عنوان "المؤتمر الوطني للمساعدة القانونية .. واقع وتحديات"، وقدمت خلاله ورقة قانونية تحت عنوان "المُساعدة القانونيّة للأسرى في سجون الاحتلال"، وعرضت خلالها الضمير تجربتها وتطور مفهوم المساعدة القانونية ومعيقاتها، وقدمت في ختامها مقترحاً إستراتيجية قانونية فلسطينية لنصرة قضية الأسرى والمعتقلين العادلة وحرّيتهم.⁹

الفعاليات القادمة

- إصدارات قادمة: مؤسسة الضمير بصدد نشر تقريرين جديدين: الأول يتناول لوائح وسياسات مصلحة السجون الإسرائيلية وأثرها على التكلفة الاقتصادية المترتبة على الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، فيما يتناول التقرير الثاني اعتداءات القوات الخاصة التابعة لمصلحة السجون على الأسرى والمعتقلين أثناء النقل وعمليات الاقتحام والتفتيش.
- جولة ضغط ومناصرة في بريطانيا: ستقوم مديرة مؤسسة الضمير (سحر فرنسيس) بجولة ضغط ومناصرة في أنحاء بريطانيا خلال الفترة بين 11-25/2013، حيث ستشمل الجولة مناطق عدة، وستتحدث عن تقاطع القانون الدولي والنضال الفلسطيني. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمؤسسة الضمير: www.addameer.ps
- ستقوم مؤسسة الضمير بإطلاق حملة عالمية جديدة للمعتقلين الإداريين في يوم الأسير الفلسطيني الموافق 17 نيسان. للمشاركة، الرجاء التواصل مع فريق وحدة الضغط والمناصرة على: info@addameer.ps

⁹ لقراءة الورقة كاملة، انظر الرابط التالي: <http://www.addameer.org/atemplate.php?id=286>

عن المؤسسة: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان هي مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير ربحية، تعنى بقضايا حقوق الإنسان. تأسست في العام 1992 بمبادرة من شخصيات حقوقية وقانونية وسياسية، بهدف تقديم الدعم القانوني للأسرى والمعتقلين السياسيين والتعريف بمعاناتهم ونصرة قضيتهم العادلة، من خلال المراقبة، والدعم القانوني، وحملات التضامن.

للمزيد من المعلومات حول الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، يرجى التواصل معنا مباشرة من خلال:

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

Tel: +972 (0)2 296 0446 / 297 0136

Email: info@addameer.ps

New website: www.addameer.org

Follow us on [Facebook](https://www.facebook.com/addameer) and [twitter](https://twitter.com/addameer)!